

نظرة عامة على التحولات

الاقتصادية في الجزائر

أ/ كربالي بغداد

قسم عوم التسيير

جامعة وهران

Résumé:

Cet article à pour but d'éclairer qu'a subi l'économie algérienne et leurs influences sur les entreprises publiques économiques, notamment les effets des réformes appliquées depuis la restructuration organique, sur la compétitivité de ces entreprises .

La finalité de tout cela et d'apprécier les résultats des réformes éconcurrentielles des entreprises face aux défis de la compétitivité internationale .

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى أهم التحولات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر وتأثيرها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في جميع مجالات نشاطها .

والغاية الأساسية من وراء ذلك هي تقييم مدى تأثير الإصلاحات ايجابية على القدرات التنافسية للمؤسسات وتأهيلها لمواجهة تحديات التنافسية التي أفرزها الوضع الدولي الجديد.

مقدمة

إن دراسة الإبداع في المنتج على مستوى المؤسسات الوطنية، يتطلب معرفة التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، حتى يتسنى للقارئ الإلمام بمحيطها. وفي ظل هذه التحولات، أصبح الإبداع بصفة عامة والإبداع في المنتج بصفة خاصة أحد الركائز والدعائم الأساسية في نموها وبقائها في السوق لا ترحم فيه المنافسة. ولاشك أن الاقتصاد الجزائري مقبل على تحولات وإصلاحات عميقة في جميع المجالات الحياتية، لذا على المؤسسات الوطنية أن تدرك ذلك، وأن تعيد النظر في استراتيجياتها من حين لآخر، حتى تضمن لنفسها حصة سوقية معتبرة، وتلبي حاجيات المستهلكين الحاليين والمرتقبين من السلع والخدمات. وإن أحد مكونات الاستراتيجية العامة للمؤسسة الرائدة على المستوى العالمي هي الإبداع. قد تطرقنا في المباحث السابقة لأهمية الإبداع بصفة عامة والإبداع في المنتجات بصفة خاصة في بقاء ونمو المؤسسات التي تريد أن تحدد موضع لها في السوق. وللعلم، أن عملية الإبداع تتوقف على عدة محددات أساسية تضمن لها تحقيق الأهداف المرجوة من تلك العملية. إن الخلاصة التي استخلصناها من تلك المباحث، أن الإبداع ضرورة ملحة لأي مؤسسة في محيط يتميز بالديناميكية والتغير المستمر. لمعرفة مكانة الإبداع على مستوى المؤسسات الجزائرية، ومنه الإبداع في المنتجات، حاولنا معرفة المحيط العام التي توجد فيه، حتى يتسنى لنا معرفة السلوكات التي تبنتها من أجل البقاء والنمو. وبناءا على ما تقدم، سنتطرق إلى الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال حتى يومنا هذا ولكن باختصار شديد.

1- وضعية الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات :

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال، حيث اتبعت الجزائر بعد استقلالها على سياسة اقتصادية اشتراكية، إذ هيمنت الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها. وكون المجتمع الجزائري مجتمعا زراعيا، قامت الدولة الجزائرية في تلك الفترة بإنشاء مزارع ضخمة بعد تأميمها. وللقيام بذلك، اعتمدت الدولة الجزائرية على إيرادات ناجمة من قطاع المحروقات التي تميزت بالارتفاع باستثناء سنة 1986/1989 التي تميزت بانخفاض سعر البترول، اجتهدت

السلطات الجزائرية في تحسين مستوى معيشة أفرادها، وتحقيق مكانة معتبرة للدولة الجزائرية ضمن دول العالم. لتحقيق تلك الأهداف الأساسية اتبعت عدة سياسات منها:

- اعتمادا على سياسة التصنيع كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي، وجعل وسائل الإنتاج ملكية عامة.

- الاهتمام بالسوق الوطنية أولا، والإنضمام إلى السوق العالمية كهدف أخير.

نعتبر أن الجزائر شهدت مرحلتين أساسيتين لتحقيق التنمية الاقتصادية:

- مرحلة القرار المستقل التي تمتد من 1962 إلى 1993 والتي تميزت بارتفاع إيرادات المحروقات وخاصة البترول خلال 1973-1979-1981.
- مرحلة القرار الغير المستقل إبتداء من سنة 1993 نظرا للوضعية العامة للدولة الجزائرية منها ثقل المديونية الخارجية، الأمر الذي دفعها إلى تبني إعادة الجدولة، وتبني الإصلاحات الاقتصادية التي فرضها كل من الصندوق الدولي والبنك العالمي.

يتبين لنا من خلال ما تقدم، أن مرحلة القرار المستقل تميزت بقيام الدولة الجزائرية بإصلاحات اقتصادية ذاتية دون وجود ضغوطات خارجية (سيرورة التصحيح الهيكلي الذاتية للاقتصاد). وتتصف هذه المرحلة بصفة عامة بـ:¹

1-1 مرحلة الانتظار (1962-1966):

تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسييرية للجهاز الإنتاجي نتيجة ذهاب المعمرين الأوروبيين، الأمر الذي أدى بتولي العمال الجزائريين بإدارة تلك المشروعات الاقتصادية الموجودة آنذاك (مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي). تولد عن تلك المرحلة وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي والفلاحي والتجاري. تعتبر هذه العملية أول مسيرة تصحيحية للاقتصاد بعد الاستقلال رغم عدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية. وقامت السلطات الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963، والمناجم سنة 1966. بدأت اللجان التسييرية تزول في الصناعة، وتحل محلها الشركات الوطنية، بعدما قامت الدولة بإنشاء الأدوات التي تمكنها من القيام بالتخطيط بعد توفير الشروط المناسبة.

1-2 التصحيح الهيكلي الأول (1967-1979):

اتصفت هذه المرحلة بقيام الدولة الجزائرية بعدة مخططات تنموية منها: المخطط الثلاثي 1967-1969 الذي يركز على الصناعة والأنشطة المرتبطة بالمحروقات بالدرجة الأولى. "هذه الأفضلية سمحت لتخصيص 18.2% من إجمالي الإستثمارات لسنة 1967 مقابل 13% سنة 1963، ولقطاع الزراعة 12.5% سنة 1967 مقابل 17.5% سنة 1963".²

ويظهر المخطط الرباعي الأول (1970-1973) قيام المؤسسات العمومية، والجماعات المحلية، والوزارات الوصية بتصور المشاريع الاستثمارية واختيارها على أساس عدة معايير محددة من قبل سكرتارية الدولة للتخطيط. إن الهدف المرجو من ذلك المخطط، هو إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد. في حين يعتبر المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) تكملة للمخطط السابق، حيث اتجهت الجهود في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة، وخاصة الحديد، والمحروقات، ومواد البناء، والميكانيك، والكهرباء، والألكترونيك، وكذا الاهتمام بالقطاعات الغير اقتصادية، نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات. إن إعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة بهدف إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات، بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل. "إن هذه النتيجة يبرزها نصيب القطاع العام من الناتج الوطني الخام، حيث حقق 65.42% سنة 1978 مقابل 30.07% سنة 1969".³

وتتميز هذه المرحلة على العموم بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات والتنظيم التساهمي. كانت المخططات السالفة تهدف إلى بناء الاقتصاد الوطني على أساس إنشاء شركات وطنية كبرى تحتكر السوق الوطنية، إلا أن هذا الأمر أدى إلى وجود ممارسات بيروقراطية، وزيادة مفرطة في عدد العمال، إضافة إلى عدم وجود توازن في حجم الاستثمارات.

1-3 التصحيح الهيكلي الثاني (1979-1987):

تتميز هذه المرحلة بقيام السلطات الجزائرية بعدة إجراءات تتمثل في: عملية التنازل عن ممتلكات العمومية من خلال صدور القانون 84/81، ثم القانون 87/19 المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي الذي من خلاله قسمت الأراضي الفلاحية إلى مزارع فردية ومستثمرات فلاحية جماعية، حيث كانت تهدف عملية إعادة تنظيم الأملاك

الزراعية للدولة إلى تشجيع القطاع الذي كان مهماً بالمقارنة بالقطاعات الأخرى. ومن أجل ضمان التسيير المحكم والفعال للمؤسسات العمومية، قامت السلطات الجزائرية بإعادة هيكلتها العضوية بمرسوم 80-242 الصادر في 04-10-1980 وطبقت في بداية 1981، حيث تم تقسيم 50 مؤسسة عمومية كبيرة الحجم إلى 300 مؤسسة جديدة. واستمرت السلطات الجزائرية بعد ذلك إلى إعادة الهيكلة المالية ابتداء من سنة 1983 كنتيجة مع النظام المالي والمصرفي. إن القيام بتلك الإجراءات، كانت ترمي في عمومها إلى التخلي التدريجي عن المفاهيم العهد القديم، والانفتاح التدريجي للسوق الوطنية، وإعطاء مكانة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية. "رأت الدولة أن تقوم بإعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية، وتم ضبط قوانين الاستثمار في القطاع الخاص 82-11 وفي إطاره تم حتى سنة 1984 التصريح بالاستثمار لحوالي 1000".⁴

ستهدف الإصلاحات الاقتصادية في البداية المؤسسة العمومية، بغية تغيير قانونها الأساسي، وتنظيمها، وكيفية العمل، وعلاقتها مع الدولة ومحيطها، أي كانت غايتها إزالة كل القيود لإرجاع مهمتها الأساسية.⁵ يفهم من ذلك، أن نية الإصلاحات هي جعل النظام الاقتصادي أكثر فعالية ونجاعة، وهذا بإعطاء المؤسسات العمومية وظيفتها الأساسية.

1-4 التصحيح الهيكلي الثالث (1988-1992):

استمرت السلطات الجزائرية في القيام بجملة من الإجراءات منها على سبيل المثال: استقلالية المؤسسات العمومية (01/88 قانون)، حيث أصبحت الهيئات المسؤولة عنها لها الحرية التامة في اتخاذ القرارات واختيار الاستثمارات والتقييم دون العودة للجهة المركزية. تهدف هذه الإصلاحات إلى التفريق بين تسيير المؤسسات الاقتصادية بواسطة لجان إدارية تمثل الإدارة والمساهمين، والملكية الإدارية التي تبقى في يد الدولة عن طريق صناديق المساهمة. إن قانون المالية 88/03 الصادر يوم 12-01-1988 يعتبرها كشخص اعتباري يخضع للقانون التجاري، ومنبع لتراكم رأس المال، ومولد للسلع والخدمات. قد حاول الأستاذ بويعقوب أحمد أن يقدم مع التحليل الأهداف والمبررات التي رافقت عملية تبني النصوص الأولى للإصلاحات الاقتصادية المتعلقة باستقلالية المؤسسات، حيث اعتبر التقارير (التقرير الأول في ديسمبر 1986، الثاني في جوان

1987، والثالث في مارس 1988) التي ناقشت هذا الموضوع ركزت على سلسلة من المبررات دون التطرق إلى مبادئ اقتصاد السوق. ونتيجة ذلك، قام باستنتاج ثلاثة مبررات أساسية انطلاقاً من التقرير الثاني لجوان 1987، حيث تتمثل في:⁶

• تعتبر كعملية لإعادة تكييف الاقتصاد الوطني حسب المعطيات الجديدة، وبالتالي السعي إلى تحقيق فعالية السياسة الاقتصادية.

• تحقيق تلك النتيجة السالفة الذكر، يتطلب أن تقوم تلك الإصلاحات بالربط بين التخطيط وعمل السوق، إلا أن هذه العملية تطرح إشكالية الضبط بين الخطة والسوق.

• عملية الإصلاح بدأت في بداية الثمانيات انطلاقاً من إعادة هيكلة المؤسسات، إلا أنها تعطلت عدة سنوات بسبب الاختلالات الموجودة بين المؤسسات والعمل الحقيقي سواء على مستوى الحقوق أو الاقتصاد.

قد منح للبنك الجزائر مسؤولية المراقبة النقدية والمصرفية من خلال القانون الصادر 10/90 (قانون القرض والنقد الصادر يوم 14-04-1990)، بعد ما كان يحمل اسم البنك المركزي، مع طرح إمكانية إنشاء بنوك خاصة سواء وطنية أو أجنبية. كما أنه يعفي المؤسسات العامة من الديون الأجنبية والمحلية والمستحقة.

وتبني قانون يهدف إلى تقليص احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1991)، وقرارات خاصة برفع الأجور (1991)، والشبكة الاجتماعية (1992). قامت الجزائر بإبرام اتفاقيتين (Stand-by) للتأكيد، الأولى في 30 ماي 1989 والثانية في 3 جوان 1991 كلاهما تما عن طريق المفاوضات السرية حيث كانوا يرموا إلى:⁷

• حصول الجزائر على الموارد المالية عن طريق الصندوق الدولي (قرض بـ 300 مليون DTS مع منح قرض 210 مليون DTS في حالة الاتفاق الثاني لجوان 1991)

• تحسين الوضعية المزعجة للجزائر في السوق الدولية لرؤوس الأموال، حيث تدهورت التوازنات المالية الخارجية (1990-91)، الأمر الذي فرض على السلطات الجزائرية اللجوء إلى الصندوق الدولي والبنك العالمي.

كانت تهدف السلطات الجزائرية من وراء تلك الاتفاقيتين إلى تصحيح الأوضاع الاقتصادية على المستوى الكلي.

إن من أهم أهداف الإجراءات المتفق عليها هي:⁸

- التحرير الجزئي للاقتصاد، وذلك بقيام السلطات الجزائرية بإصدار قانون ضبط الأسعار في جويلية 1989، الذي يرمي إلى تطبيق الأسعار الحقيقية، مع التخلي التدريجي لدعمها لبعض السلع، والقيام بتغيير السجل التجاري للمؤسسات.
- وضع إطار قانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع إعفائها من الضريبة، وهذا بالقيام بتعديل قانون الضرائب المباشرة خلال سنتي 1989-1990.
- منح رخصة استرداد مباشرة للمتعاملين الخواص، مما يعتبر كبداية لتحرير التجارة الخارجية.

يمكن أن نقول عن تلك الإجراءات بأنها كانت صارمة في العموم في: تخفيض قيمة العملة الوطنية، وضبط الإنفاق الحكومي، وامتصاص السيولة الزائدة، وتحرير الأسعار، بغية إقناع شركائها الدائنين.

2- الاقتصاد الجزائري والإصلاحات:

بدأت السلطات الجزائرية بالإصلاحات سنة 1988 بصورة محتشمة، حيث تم التصديق على جملة من القوانين كانت ترمي في مجملها كما اشرنا باختصار سابقا إلى إصلاح مؤسسات الدولة التي أصبحت منذ تلك الفترة خاضعة للقانون التجاري. إن المنافع المتوقعة من تلك الإجراءات التصحيحية للاقتصاد الوطني لم تتحقق في مجملها كونها لم تؤخذ في إطارها الشمولي. وتبعاً لذلك، تدهورت الوضعية الاقتصادية متمثلة في:

- انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات بنسبة 1.5% في المتوسط خلال 1986-1991.

- تأزم الوضعية المالية للمؤسسات العمومية نتيجة القوانين المفروضة على الأسعار، وتسريح العمال مما أدى إلى انسياب المهارات والكفاءات إلى القطاعات الأخرى، وخاصة القطاع الخاص.

تميزت المرحلة الموالية بعد مرحلة الإصلاحات الذاتية أو الغير المفروضة، بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني نتيجة ظاهرة الإرهاب التي عمت الوطن خلال التسعينيات، وارتفاع المديونية، ومنها خدمات المديونية التي تمتص حوالي 80% خلال التسعينيات، وارتفاع المديونية، ومنها خدمات المديونية التي تمتص حوالي 80%

من إيرادات المحروقات. في ظل الوضعية المتردية للاقتصاد الوطني، أصبحت الإصلاحات الاقتصادية ضرورية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية. كان المخرج أمام السلطات الجزائرية في تلك الفترة، هو العودة إلى الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإبرام العقود وإعادة جدولة الديون التي كانت سابقاً مرفوضاً.

تهدف السياسات الإصلاحية المتمثلة في برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي، المدعومة من قبل الصندوق الدولي والبنك العالمي، إلى استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي، وذلك للحد من التضخم وتحسين ميزان المدفوعات، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي. يعرف برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي بأنه جملة من الإجراءات والترتيبات التصحيحية، الواجب إدخالها على الاقتصاديات التي تعاني من أزمات هيكلية. إن الهدف الأساسي من تلك العملية هو إزالة أو التقليل من تلك التحديات الداخلية أو الخارجية بغية تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي. إن دخول الجزائر في هذا المشروع الطموح كان المقصود منه إحداث تغيرات جذرية في المنظومة الاقتصادية. الإجراءات التي ترمي إلى تحقيق توزيع عقلائي للموارد وإزالة تشوهات الأسعار من أهمها ما يلي:

1- الإصلاح الهيكلي:

يشمل على مجموعة من الإجراءات التي يرى الصندوق بأنها ترمي إلى تحقيق توزيع عقلائي للموارد وإزالة تشوهات الأسعار. تتمثل أهم التوصيات في هذا المجال في:

- ترشيد القطاع العام وتحجيمه وهي دعوة إلى الخصوصية.

- تطبيق الأسعار الحقيقية.

- تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي.

2- السياسة المالية:

المقصود بالسياسة المالية هو تحقيق أهداف معينة عن طريق الميزانية، ومنه كان الهدف الرئيسي حسب النظرية الكلاسيكية، يتمثل في ضمان التوازن بين الإيرادات والنفقات للمحافظة على الأمن والدفاع. وبعد الأزمة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد العالمي آنذاك، وبروز النظام الاشتراكي أصبحت السياسة المالية تلعب دوراً أكثر مما

كانت عليه وتهدف إلى الحد من عجز الميزانية العامة للدولة، وذلك عن طريق عدة أدوات منها:

- تحسين النظام الضريبي وذلك بالتنوع في الضرائب المباشرة وخاصة الضرائب على المشتريات سواء للحد من الطلب أو زيادته.
- رفع أسعار المنتجات والخدمات، وإزالة الدعم عن أسعار السلع.
- رفع الحواجز الجمركية على المنتجات (الوطنية والأجنبية) بغية رفع من القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية.

3- السياسة النقدية:

تهدف السياسة النقدية إلى التأثير في عروض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع، والهدف من زيادة القوة الشرائية هو تنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة، وبالعكس يؤدي تخفيض القوة الشرائية إلى الحد من التوسع في الإنتاج.⁹

الأدوات التي أقرها الصندوق الدولي تتمثل فيما يلي:

- رفع أسعار الفائدة.
- تحديد السقوف الائتمانية الخاصة بالائتمان المحلي.
- التحكم في الإصدار النقدي وترشيده.

4- السياسة التجارية وإدارة المديونية:

تشمل كل الإجراءات التي ترمي إلى تشجيع الصادرات والنقليلص من الواردات، ومن ثم تؤمن المزيد من الأرصدة الأجنبية لتغطية خدمات المديونية، وأهم هذه الإجراءات هي:

- تحرير التجارة الخارجية.
- ترشيد قطاع التعريفات الجمركية.
- تحسين شروط الاقتراض الخارجي وتسهيل تدفق الموارد الميسرة.
- تطبيق مختلف الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى استرداد الديون.
- إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي.

2-1 التعديل الهيكلي الأول (أفريل 1993-أفريل 1994):

شرعت الجزائر في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي المدعم من طرف المؤسساتيتين الدوليتين لمد سنة. وقد اتخذت عدة إجراءات ذات طابع كلي، لتصحيح الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني، منها انخفاض في سعر البترول، نقص التمويل الخارجي لانعدام الثقة لدى الشريك الأجنبي نتيجة المحنة التي مرت بها الجزائر (الإرهاب)، وارتفاع المديونية، وارتفاع التضخم، كل ذلك أثر على ميزان المدفوعات، وزادة الوضعية تدهورا. إن اللجوء إلى برنامج التثبيت الاقتصادي كان يهدف إلى تحقيق التوازنات الكبرى، من خلال اتخاذ عدة إجراءات منها:

• تحرير الأسعار، وإزالة القيود على التجارة الخارجية، والحد من التدعيم لمعظم السلع الأساسية

• تخفيض قيمة العملة الوطنية الدينار بنسبة 50%، وتعديل الدينار حتى يكون قابل للتحويل إلى عملات أخرى

• إيجاد آليات وميكانزمات للانتقال إلى اقتصاد السوق (إعادة الهيكلة، واستقلالية المؤسسات، والخصوصية...)

• تثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي وضبط الإنفاق العام

• وضع لأول مرة في الجزائر قانون الاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05.

• اتخذت هذه الإجراءات لتثبيت الاقتصاد الوطني، وقد نجحت نسبيا وبشكل مؤقت في تحقيق التوازنات النقدية والمالية على المستوى الكلي. ومن المؤشرات الدالة على ذلك:¹⁰

• انخفاض في عجز الميزانية من 8.7% سنة 1993 إلى 4.4% سنة 1994.

• انخفاض معدل التضخم إلى 38.5%

• تحسين احتياط الصرف 2.64 مليار سنة 1994

• تم حل 88 مؤسسة عمومية، وتم إعطاء 5 مؤسسات استقلاليتها من أصل 23 مؤسسة، وإنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وعرض 5 فنادق إلى الخصخصة.

إن تحقيق تلك النتائج من خلال التطبيق إجراءات التثبيت الاقتصادي لم تتم كما توقعت السلطات الجزائرية آنذاك، حيث كانت تطمح إلى أكثر من ذلك. فتزايد تراكم الخسائر المالية للمؤسسات العمومية أثقل ميزانية الدولة وبالتالي أثر على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية العامة. وأهم الاختلالات الناجمة عن هذه المرحلة ما يلي:

- استمرار ارتفاع الديون الخارجية، و تدهور التبادل الخارجي و عدم توازن ميزان المدفوعات.

- ضعف دائم في استعمال الطاقات الإنتاجية، و ضعف التكامل الصناعي وتزايد عدد السكان، الذي أدى إلى عدم التوازن بين العرض والطلب.

- تزايد حجم البطالة، وانخفاض عوائد الصادرات، والاعتماد على استيراد المواد الغذائية أكثر من 50%.

وللعلم، أنشئت الوكالة الوطنية للاستثمار الخاص سنة 1994 من أجل تسهيل الإجراءات الإدارية و التخفيف من العراقيل و التعقيدات البيروقراطية التي عاقت المستثمرون الخواص، إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة. وقد اتخذت عدة إجراءات تحفيزية مثل التخفيف من القيود الضريبية لصالح الاستثمارات الإنتاجية، وتشجيع الترقية العقارية، وإنشاء سوق مالي.

2-2 برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1998):

تبين لنا من خلال البرنامج الخاص بالتثبيت الاقتصادي (1993-1994)، أنه يمس جميع المجالات منها: المالية والنقدية، والتجارية والهيكلية وحتى القضايا الاجتماعية. إن هدف الجزائر من تطبيق هذه الإصلاحات من خلال برامج التصحيح الهيكلي، هي إحداث تحولات جذرية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تطبيق سياسات معينة. ترمي هذه السياسات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. إن برنامج التثبيت الاقتصادي الذي تم الاتفاق عليه مع الصندوق النقد الدولي يوم 22 ماي 1995 كان مشروطا كتابيا، ومن أهدافه ما يلي:

- تحقيق نمو متوسط 5% من إجمالي الإنتاج الخام (PIB) خارج المحروقات

- تخفيض نسبة التضخم إلى 10.3%

- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، وتحرير الأسعار، وإلغاء التدعيم للسلع
 - الشروع في الخصوصية من خلال وضع إطار تشريعي
 - أن يعادل احتياط الصرف 3 أشهر من الواردات.
- تميزت سيرورة الإصلاح الاقتصادي بعدة سمات إيجابية تتمثل بصورة عامة في:¹¹

- تحقيق معدل نمو 3.9%، و4%، و4.5% خلال السنوات 1995 و96 و97 على التوالي.

• تحقيق فائض في الميزانية بلغ 3% من إجمالي الإنتاج الخام سنة 1996، و1.3% في سنة 1997، مع تحقيق عجز يقدر بـ1.4% في سنة 1995. يمكن أن نرجع السبب في ذلك إلى الارتفاع النسبي في أسعار البترول، والتوقف في تمويل المؤسسات الاقتصادية بالمواد الأولية والتجهيزات من السوق الخارجية.

- انخفاض معدل التضخم من 21.7%، و18.7%، و7% خلال 95، 96، 97. إن هذا الانخفاض راجع للتعديلات التي مست أسعار بعض السلع المدعومة، وانخفاض قيمة العملة الوطنية.

- ارتفاع الإيرادات من 27.6% إلى 33% و إلى 34% من الناتج المحلي الإجمالي سنتي 93 و96 و97. أما النفقات العامة فحققت النسب التالية: 33.6% و29% و31% خلال السنوات 95، 96، 97 على التوالي.

- تقليص المديونية نتيجة عملية إعادة جدولة بعض ديونها، حيث انخفضت نسبة خدمة الدين إلى السلع والخدمات من 82% في سنة 1993 إلى 24% في سنة 1997. وللتذكير، "في سنة 1995 كان إجمالي الدين الخارجي 31.573 مليون دولار، و33.561 مليون دولار في سنة 1996، و31.222 مليون دولار في سنة 1997، و30.473 في سنة 1998".¹²

- وللتذكير، تم إصدار قانون سنة 1995 يرمي إلى إعادة الأراضي المؤممة إلى مالكيها، ودعم القطاع مع تحفيز المستثمرين الخواص.

وقد صدر قانون خصوصية المؤسسات العمومية في المرسوم الرئاسي 95/22 المؤرخ في 15 أوت 1995 المعدل في مارس 1997 في الأمر 97/12. وبدأ في تنفيذ

هذه العملية في أبريل 1996، حيث مست 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة أغلبها في قطاع الخدمات، وفي نهاية عام 1996 تسارعت وتيرة حل الشركات وخصصتها بعد إنشاء 5 شركات جهوية قابضة. تواصلت خصصة أكثر من 800 مؤسسة محلية وهذا في شهر أبريل 1998. أما قانون الخصصة المعدل في مارس 1997، فيهدف إلى بيع 250 مؤسسة كبرى خلال الفترة 1998-1999. كما أن القطاع الصناعي هو المتضرر من تلك العملية بـ 54%، ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية والري بـ 30%، زيادة على تسريح حوالي 213 عامل إلى جوان 1998. ساهم برنامج الخصصة لسنة 1995 على إدخال رأس المال والتكنولوجية المتطورة إلى قطاع الصناعة لإعطائه ديناميكية والرفع من قدراته، حيث واجه صعوبات جمة نتيجة انخفاض الطاقة الإنتاجية وارتفاع التكاليف في السابق.

كلف عملية تطهير المؤسسات 13 مليار دولار خلال الفترة 1994 و 1999 من أجل إعادة تنظيم القطاع العام، غير أنها لم تحقق الأهداف المسطرة كما هو مطلوب، رغم أن الحكومة أنشأت وزارة إعادة الهيكلة كاملة لهذه العملية. وقد مس عملية التطهير 23 مؤسسة في نهاية 1996، مما ترتب عنها تسريح العمال بصورة جماعية في معظم القطاعات، ومنه على سبيل المثال فقد قطاع البناء 80.000 عامل. إن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي يشير في تقريره لسنة 1998، أن النتائج المحققة في النشاط الصناعي غير مستقرة، حيث لم يحقق أي نتيجة ايجابية بصورة عامة، كما تدل عليه معدلات النمو للإنتاج الصناعي العمومي فيزيائيا، كما هو موضح في الجدول رقم (20).

الجدول رقم (20): تطور معدلات النمو للإنتاج الصناعي العمومي فيزيائيا

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
المعدل النمو الصناعي فيزيائيا	1,5	,8	0,5	8,6	7,2
	-	5	-	-	-

SOURCE : CNES, Rapport sur la conjoncture du second semestre, Avril 1998, p 27

للعلم، فأهم نتائج عملية الإصلاح الاقتصادي قد حققت معدلات نمو مرتفعة نوعاً ما على ضوء الأهداف المسطرة، أي تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ولكن بدرجة نسبية، وأهملت بعض الجوانب الاجتماعية، كالبطالة التي ارتفعت إلى 28% في سنة 1998 نتيجة عملية تصفية المؤسسات وخصوصة البعض منها. كما أن تحرير أسعار السلع الاستهلاكية نتيجة رفع التدعيم سنة 1996، انعكس سلباً على مستوى المعيشة لأغلبية المواطنين، نتيجة انخفاض الأجور الحقيقية وخاصة في الفترة 94-97 وساهم إلى حد ما في اتساع رقعة دائرة الفقر. وقد أكد تقرير الأمم المتحدة الصادر في جويلية 1999، أن ما يقارب 6 ملايين من الجزائريين لا يتجاوز دخلهم اليومي 2 دولار أي دون الأجر الوطني القاعدي 6000 دج.

2-3 الوضعية الاقتصادية بعد 1998:

النجاح النسبي في ضبط التوازنات المالية والنقدية على المستوى الكلي، وتحقيق استقرار سياسي وأمني في نهاية التسعينات وبداية الألفية إلى حد ما، دفع بنائب رئيس البنك الدولي في نهاية شهر مارس من سنة 2001 الإقرار بأن الاقتصاد الجزائري يحمل مؤشرات إيجابية من بينها ارتفاع الناتج الإجمالي الخام بمعدل 4.5% في السنتين 1998-1999 إلى 6.2% في سنة 2000. فالدراسات¹³ تدل على ارتفاع قيمة الصادرات الإجمالية 10.8% في منتصف سنة 2000، وانخفضت إلى 9.4% في نفس الفترة لسنة 2001. إن هذا الارتفاع ناتج من تحسين الوضعية الاقتصادية في معظم القطاعات الاقتصادية، منها ارتفاع أسعار البترول، وصادرات الغاز الطبيعي بـ 60 مليار مكعب، وقيمة صادرات المحروقات (الغاز والنفط) في سنة 2000 إلى 10.6 مليار دولار، أي ما يمثل 95% من المجموع للإيرادات بالعملة الصعبة. تشكل نسبة الصادرات خارج المحروقات متمثلة في المنتجات الزراعية والفوسفات والمنتجات التحويلية 2.7% في النصف الأول من سنة 2001. ارتفعت قيمة الواردات في هذه الفترة إلى 16% عن نفس الفترة لسنة 2000، حيث تنصدر المعدات الصناعية قائمة الواردات بـ 33%، ويليه

المواد الغذائية بـ 25.8% من المجموع الكلي للواردات. إن ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات في منتصف الأول من سنة 2001، أدى إلى انخفاض في الميزان التجاري بـ 24% عن منتصف الأول لسنة 2000. وتشير نفس الدراسة السابقة، أن ارتفاع الاحتياطي من العملات الصعبة من 6 مليار دولار سنة 2000 إلى 12 مليار دولار في نهاية 2001، حيث لم تحققه منذ الثمانينات، ويسهم في تغطية الواردات لمدة أكثر من سنة. انخفضت مديونية الجزائر بـ 10% في سنة 2001 عن سنة 2000، أي من 25 مليار دولار إلى 22,5 مليار دولار، كما أن انخفاض التضخم إلى 1% سنة 2001.

وللتذكير، ساهمت المؤسسات الصناعية المملوكة من قبل القطاع العام بنحو ثلاثة أرباع (4/3) إنتاج الصناعة التحويلية سنة 2001، وهذا الأمر يعطي أهمية خاصة لخطة الحكومة لتوسيع برنامج التخصيص ليشمل العدد الأكبر من الشركات الصناعية التابعة للقطاع العام في المرحلة المقبلة. " تشير النتائج المحققة في أهم الأنشطة الصناعية بين سنتي 1999 و 2000، أن معدلات النمو غير مستقرة، حيث ارتفع في مواد البناء بنسبة 7%، وانخفض في كل من النسيج والجلود، والزراعة الغذائية، والحديد والصلب بالنسب التالية: 8.4%، 6.4%، 1% على التوالي، كما يصرح المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي".¹⁴

وقد قامت الحكومة الجزائرية في سنة 2001 بشراء مستحقات البنوك على المؤسسات العمومية تقدر بـ 344 مليار دينار جزائري، وكما قامت بإعادة تمويل البنك الخارجي والقرض الشعبي. وتماشيا مع التطورات الحاصلة في المحيط الدولي، وجلب المستثمرين الخواص والأجانب، اتخذت عدة إجراءات بغية إعطاء ديناميكية وفعالية للجهاز المصرفي العمومي الجزائري، "حيث خصصت الدولة 10 مليار دينار جزائري (دج) في سنة 2002 تضاف إلى 19 مليار دج قد رصدت لسنتي 2000 و 2001".¹⁵ ومن نتائج ذلك، إمكانية مشاركة القطاع الخاص فيها، حيث بادرت الحكومة الجزائرية بالسماح للخواص الوطنيين أو الأجبيين بإنشاء مصارف خاصة ابتداء من سنة 1998، حيث وصلت إلى 26 مصرفا في سنة 2001.

وقامت الدولة الجزائرية بإعداد برنامج طموح للنهوض بالاقتصاد الوطني، انطلاقاً من التعديلات التي تجري من حين لآخر في تشريعاتها الاقتصادية تماشياً مع المستجدات الدولية والوطنية. ومن أهم هذه التعديلات، قانون الاستثمار وقانون الخصخصة المعدلين في أوت 2001 بأمر 03-01، و 04-01 على التوالي. يتمحور قانون الاستثمار حول توفير مناخ ملائم مع وجود أليات أكثر فعالية لتطوير الاستثمار، ورفع من القدرات التنافسية للمؤسسات الوطنية. وأهم ما يميز هذا القانون المعدل ما يلي: عدم التمييز بين القطاع العام والخاص، وإنشاء شبكات موحدة يقدم خدمات في الوقت المحدد لكل الأطراف وطنيين أو أجانب. إلى جانب تميزه عن قانون الاستثمار السابق بتلك الخصائص المذكورة أعلاه وأخرى، فإنه يقدم حوافز جمة للمستثمرين بهدف تحفيزهم وجلبهم للقيام بالاستثمار في الجزائر.¹⁶

قدرت قيمة الاستثمارات بـ 525 مليار دينار جزائري تتفق خلال الفترة ما بين 2001 و 2004، على القطاعات الأساسية التالية: القطاع الزراعي، و الخدمات العامة الخاصة بالطاقة والمحروقات وقطاع النقل وباقي البنى التحتية، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

أما قانون الخصخصة الذي يحمل الرقم 04-01، فيهدف إلى تنظيم تسيير المؤسسات العمومية وخصصتها. والدافع لعملية التعديل يكمن في ثقل سيرورة الخصخصة التي انطلقت في سنة 1995. وأهم ما يرمي إليه هذا القانون هو:¹⁷

- تتولي وزارة المساهمة وتنسيق الإصلاحات الأمانة العامة لمجلس مساهمات الدولة.

- تحدد الاستراتيجية الشاملة للخصخصة بعد دراسة الملفات وإعداد البرامج من قبل مجلس المساهمات الدولة.

- حل الشركات العمومية القابضة (11)، وتشكيل 28 مؤسسة لتسيير المساهمات، حيث تضم 674 مؤسسة اقتصادية.

- وإدماج الأمرين المتعلقين بالخصخصة (1995)، وتسيير رؤوس الأموال التجارية في المؤسسات التي تنتمي للقطاع العام.

وللعلم، أن الجزائر تراجعت من المرتبة 95 حسب التقرير الأمم المتحدة للتنمية لسنة 2000 إلى المرتبة 100 حسب التقرير لسنة 2001، حيث يعتمد هذا التقرير على عدة مؤشرات للتنمية البشرية منها: نسبة الأمية، وطول العمر، ومدى توفر الحاجيات الضرورية للاستهلاك، وتوفير الماء والتوزيع العقلاني للثروة... الخ.

يتضح من خلال ما تقدم، أن الدولة الجزائرية قامت بعدة إصلاحات في جميع المجالات الاقتصادية، ووقعت على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في نهاية سنة 2001، وتتأهب إلى الإنضمام إلى المنظمة العالمية التجارية. وقد تطرقنا إلى البعض منها وليس الكل وبصورة مختصرة، حيث الهدف الرئيسي من تلك العملية المتشعبة المجالات، هو تأهيل المؤسسات الوطنية بصفة خاصة والاقتصاد بصفة عامة للدخول إلى المنافسة الوطنية والأجنبية، ولما لا احتراق الأسواق الخارجية. إن المتتبع للإصلاحات يدرك الأهمية التي تولها الجزائر إلى الوصول إلى ذلك الهدف المنشود. وقد تطرقنا فيما سبق، إلى أن الطاقة الإنتاجية للمؤسسات الوطنية لا تشغل إلا اقل من نصف طاقتها، مما تساهم في الناتج الوطني الخام بـ 10%، وتتميز منتجاتها بالجودة النسبية مقارنة بالمنتجات الأجنبية. ومما لاشك فيه، أن التحولات التي يشهدها العالم، دفعت بالحكومة الجزائرية إلى توفير المناخ الملائم من خلال السياسات والممارسات الاقتصادية وأدواتها المختلفة، التي تدعم القدرات التنافسية للمؤسسات الوطنية. وبناء على ما تقدم، أضحت عملية إعادة تأهيل المؤسسات الجزائرية أمر ضروري لحمايتها من المنافسة الشرسة التي لا ترحم، وبالتالي تحقق لها بعض الميزات التنافسية التي تضمن لها البقاء والنمو في ذلك المحيط الديناميكي والمتداخل والمعقد. إن وجود محيط اقتصادي يتميز بالمنافسة، يعتبر أحد المحددات الذي يحدد تنافسية المؤسسات الوطنية. ومن هذا المنطلق، قامت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة الجزائرية بإعداد برنامج وطني يمتد من 2000 إلى 2008 لإعادة تأهيل المؤسسات العمومية والخاصة، كما أنه يهدف إلى تكييف أنظمة الإنتاج وتحديثها تماشياً مع التطورات الحاصلة في أنظمة الإنتاج في الدول المتطورة. إضافة إلى ذلك، تقوم بعملية تكوين إطاراتها، وتقديم لها النصائح والإرشادات والمعلومات الضرورية، حتى تكون في مستوى مواجهة المنافسة العالمية. وإن بين الأسباب الأخرى

التي جرت تلك الوزارة إلى عصرنة المؤسسات الوطنية، تكمن في الفشل الذي حققته عملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية. وللإشارة، ينقسم برنامج إعادة التأهيل إلى ثلاثة مراحل، حيث المرحلة الأولى تشمل 150 مؤسسة من 2000 إلى 2002، والثانية 200 مؤسسة من 2003 إلى 2005، والثالثة 300 مؤسسة من 2006 إلى 2008، حيث تتكفل الدولة بتغطية 70% من نفقات التأهيل و 15% من تكلفة التجهيز. انطلقت عملية إعادة التأهيل في البداية على عينة مختارة من المؤسسات، منها مؤسستين عموميتين و ثمانية (8) مؤسسات خاصة (ممثلة لقطاعات النسيج والزجاج والبلاستيك والصناعة الغذائية) مدعومة من الدولة الإيطالية، ثم تليها عملية تضم 30 مؤسسة عمومية و 19 مؤسسة خاصة لمختلف القطاعات الاقتصادية. إن الشيء الذي يؤخذ على هذا البرنامج، هو تركيزه على المؤسسات التي تتميز بقدرات تنافسية عالية، حيث شرع في تطبيقه على المؤسسات التي تملك أصول إيجابية، وقيمة مضافة و القدرة على التصدير، وأن لا يقل عدد عمالها عن 30 عامل. قد قامت وزارة الصناعة والتأهيل بإنشاء المجلس الأعلى للاعتماد، حيث تكمن مهمته في تشجيع المؤسسات الوطنية على تبني نظام الجودة. "إن الحصول على شهادة مطابقة لنظام الجودة العالمية إيزو 9000 الذي يعكس المستوى الذي وصلت إليه المؤسسات وقدرتها على خوض غمار المنافسة الأجنبية، أصبحت المؤسسات الجزائرية تتسابق نحو الحصول على شهادة إيزو 9002 لينتقل عددها من مؤسسة واحدة سنة 1998 (المؤسسة الوطنية للوالب والسكاكين BCR) إلى 30 مؤسسة حالياً.¹⁸

وإذا أخذنا بالاعتبار أن الجزائر تتأهب للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وانفتاح السوق الوطنية على مصراعيه على المنافسة، فعلى المؤسسات الوطنية أن تسعى قدر الإمكان من رفع قدراتها التنافسية حتى تتمكن من مواجهة كل التحديات المنتظرة. وإن تحقيق ذلك، يتأتى بالجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية في جميع المجالات الحياتية بصورة فعالة وناجعة من حين لآخر، بغية رفع معدلات الإنتاجية والتشغيل مما يؤدي إلى زيادة دخل الفرد الجزائري، وتحسين الظروف المعيشية لمواطنيها. وقد تكلمنا فما سبق عن جملة من الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة الجزائرية، وما زالت لم تنتهي إلى حد الآن. وبناء على ذلك، إن تحقيق قدرات تنافسية عالية على مستوى المؤسسات أو

القطاعات الاقتصادية أو الدولة، يمر عن طريق تلك الإصلاحات و إصلاح قطاع البحث العلمي والتكنولوجي، الذي سنتطرق إليه في المطلب الموالي.

الهوامش :

- ¹ - للمزيد من المعلومات أرجع إلى المرجع: عبد اللطيف بن اشنهو، "التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 21
- Behidli kamel**, "Ajustement Structurel et Nouvelle politique Industrielle : Rupture ou Perpétuation ?", Revue Algérienne d'économie et gestion, N°2 Mai 1998, pp57-66.
- ² - **Benbitour Ahmed**, " L'expérience algérienne de développement (1962-1991), Edition Dar Echrfia, Algérie, 1992, p
- ³ - للمزيد من المعلومات أرجع إلى المرجع إلى: الأستاذ هني أحمد، " اقتصاد الجزائر المستقلة"، الديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- ⁴ - **Djillali Liabes**, "l'entreprise entre l'économie politique et société industrielle", Edition Codesrai, 1989, p
- ⁵ - **Bouyacoub Ahmed**, " L'entreprise Publique et L'économie de marché (1988-1993)", les cahiers du CREAD, N°39, 1997, p23-34
- ⁶ - للمزيد من المعلومات، أرجع إلى المرجع السابق لـ بويقوب أحمد، ص 23-34
- ⁷ - Benissad Hocine, "Algérie : Restructurations et Réformes Economiques (1979-1993)", Office des Publications Universitaires, Algérie, 1994, p.140.
- ⁸ - للمزيد من المعلومات أرجع إلى المصدر: مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)، الدورة العادية الثانية عشر، نوفمبر 1998.
- ⁹ - ناظم محمد الشمري، النقود والمصارف، مديرية درا الكتب للطباعة والنشر - جامعة الموصل - الموصل - 1993، ص 269.
- ¹⁰ للمزيد من المعلومات أرجع إلى: د.عماري عمار، الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الصناعي في الجزائر، ملتقى دولي، سطيف، 29-30 أكتوبر 2001، ص 91-106
- ¹¹ - اعتمدت على: د.عبد العزيز شرابي، النتائج الأولية لبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المغربية، حوليات وحدة البحث إفريقيا والعالم العربي، جامعة منتوري قسنطينة، مجلد 11، سنة 1998، ص 75.
- د.عماري عمار، الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الصناعي في الجزائر، ملتقى دولي، سطيف، 29-30 أكتوبر 2001، ص 91-106
- ¹² - بوعتروس عبد الحق، "سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر: الإنجازات والتحديات، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، سطيف، 29-30 أكتوبر 2001.
- ¹³ - للمزيد من المعلومات أرجع إلى: مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، "الاقتصاد الجزائري في الاتجاه الصحيح"، أبريل 2002، ص 15-20
- ¹⁴ - عماري عمار و قطاف ليلي، الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على القطاع الصناعي في الجزائر، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، سطيف، 29-30 أكتوبر 2001
- ¹⁵ - منير يونس، "آثار الإصلاحات النهوض الاقتصادي"، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، أبريل 2002، ص 23-22.
- ¹⁶ - للإطلاع أكثر عن هذا الموضوع، أرجع للمرجع السابق لـ: مجلة الاقتصاد والأعمال، ص 25-26.
- ¹⁷ - نفس المرجع السابق لـ: مجلة الاقتصاد والأعمال، ص 28.
- ¹⁸ - مجلة الاقتصاد والأعمال، إعادة تأهيل الصناعة مفتاح القدرة التنافسية، ص 35-36